APLC/CONF/2019/WP.15

2 October 2019
Arabic
Original: English

المؤتمر الاستعراضي الرابع للدول الأطراف في اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام

أوسلو، ٢٦-٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩

البند ١١ من جدول الأعمال المؤقت

النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف وفقاً لأحكام المادة ٥

تحليل الطلب المقدم من تشاد لتمديد الأجل المحدد لإكمال تدمير الألغام المضادة للأفراد وفقاً للمادة ٥ من الاتفاقية

مقدم من اللجنة المعنية بتنفيذ المادة ٥ (كندا، كولومبيا، النمسا، هولندا)*

١- صدّقت تشاد على الاتفاقية في ٦ أيار/مايو ١٩٩٩، وقد دخلت الاتفاقية حيز النفاذ بالنسبة إلى تشاد في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩. وفي تقرير الشفافية الأولي الذي قدمته في ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٢، أبلغت تشاد عن مناطق مشمولة بولايتها أو خاضعة لسيطرتها تحتوي أو يُشتبه في احتوائها ألغاماً مضادة للأفراد. وكانت تشاد ملزمة بتدمير أو ضمان تدمير جميع الألغام المضادة للأفراد في المناطق الملغومة المشمولة بولايتها أو الخاضعة لسيطرتها بحلول ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩. ومنذ ذلك الحين، قدمت تشاد طلبات لتمديد الأجل المحدد لها إلى الاجتماع التاسع للدول الأطراف في عام ٢٠٠٨، وإلى الاجتماع العاشر للدول الأطراف في عام ٢٠١٠، وإلى الاجتماع الثالث عشر للدول الأطراف في عام ٢٠١٣. وفي كل مرة، كانت اجتماعات الدول الأطراف توافق بالإجماع على طلب التمديد المقدم من تشاد. وكان طلب التمديد الذي وافق عليه المؤتمر الاستعراضي الثالث لمدة ٦ سنوات، تنتهي في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٠.

٢- ولدى الموافقة على طلب تشاد في عام ٢٠١٣، طلب الاجتماع الثالث عشر للدول الأطراف أن تقدم تشاد إلى رئيس الاجتماع الثالث عشر، بحلول موعد انعقاد المؤتمر الاستعراضي الثالث، خطة وطنية واضحة ومفصلة لعمليات المسح والتطهير تؤدي إلى إنجاز العمل وتعالج تضارب المعلومات الواردة في طلب التمديد؛ وفي أيار/مايو ٢٠١٤، تصرفت تشاد بناء على قرار اجتماع الدول الأطراف الثالث عشر، فقدمت خطة عمل مستكملة لتنفيذ المادة ٥ من الاتفاقية تضمنت المعلومات المطلوبة.

* تقرر نشر هذه الوثيقة بعد تاريخ النشر المعتاد لظروفٍ خارجة عن سيطرة مقدِّمها.

GE.19-16828(A)
1916828

الرجاء إعادة الاستعمال

٣- وفي ١٦ نيسان/أبريل ٢٠١٩، قدمت تشاد إلى اللجنة المعنية بتنفيذ المادة ٥ طلباً لتمديد الأجل المحدد في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٠. وفي ٢١حزيران/يونيه ٢٠١٩، وجهت اللجنة رسالة إلى تشاد تطلب فيها مزيداً من التوضيحات والمعلومات. وفي ١٣ آب/أغسطس ٢٠١٩، قدمت تشاد طلباً منقحاً إلى اللجنة رداً على أسئلتها. وأشارت اللجنة بارتياح إلى أن تشاد قدمت طلبها في الوقت المناسب، ودخلت في حوار تعاوني مع اللجنة. وتطلب تشاد التمديد لمدة خمس سنوات، حتى ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٥.

٤- ويشير الطلب إلى أن فهم تشاد التحدي الأصلي الذي تواجهه مستمد من دراسة استقصائية عن تأثير الألغام الأرضية أُجريت في الفترة ١٩٩٩-٢٠٠١، وشملت جميع أراضي تشاد باستثناء منطقة تيبستي. كما يشير الطلب إلى أن البيانات الواردة في الدراسة الاستقصائية ثبت أنها تفتقر إلى الدقة. ويشير الطلب المقدم من تشاد في عام ٢٠١٠ إلى أن عمليات إزالة الألغام في منطقتي بوركو وإنيدي في شمال تشاد، عقب إجراء الدراسة الاستقصائية، أدت إلى اكتشاف مناطق جديدة تحتوي أو يشتبه في أنها تحتوي على ألغام مضادة للأفراد تبلغ مساحتها الإجمالية نحو ٩٦ كيلومتراً مربعاً (٥٤٢ ٢٩٧ ٩٦ متراً مربعاً)، وتحتوي على ثلاثة حقول ألغام بالقرب من وادي دوم (٠٠٠ ٩٦٠ متر مربع).

٥- وفي الطلب المقدم في عام ٢٠١٣، ذكرت تشاد أنها أجرت عمليات مسح تقني شملت جميع أنحاء البلد في الفترة ٢٠١٠-٢٠١٢، باستثناء محافظة شاري الوسطى وشمال تيبيستي. وحدد المسح ٢٤٦ منطقة خطرة مجموع مساحتها ١٤٣ ٢٣١ ٦١ متراً مربعاً، منها ٦٥ منطقة ملوثة بالألغام، بينما تشير استراتيجية تشاد الوطنية للإجراءات المتعلقة بالألغام إلى أن هناك ٩١,٧١ كيلومتراً مربعاً لا يزال يتعين تطهيرها. وبالإضافة إلى الإيضاحات المطلوبة من تشاد، يبدو أن هناك ٢٠٤ منطقة خطرة متبقية، بما في ذلك ٩٨ منطقة مزروعة بالألغام تغطي مساحة ٧٨٤ ٨٦ كيلومتراً مربعاً.

٦- وأشارت اللجنة إلى أن تشاد التزمت في الطلب السابق بتطهير جميع المحاور ذات الأولوية في تيبيستي خلال الفترة ٢٠١٣-٢٠١٧، وجميع المناطق الملوثة في منطقتي إنيدي وبوركو خلال الفترة ٢٠١٥-٢٠١٩. كما التزمت تشاد بإجراء مسح تقني في منطقة إيكيا.

٧- وفيما يتعلق بهذه الالتزامات، يشير طلب تشاد الحالي إلى أنها تمكنت منذ عام ٢٠١٤، في إطار مشروع دعم إزالة الألغام في تشاد، من الإفراج عن ١٥ منطقة (٨ مناطق في بوركو، و٥ مناطق في تيبيستي، ومنطقة واحدة في وادي فيرا ومنطقة واحدة في شاري الوسطى) بلغت مساحتها الإجمالية ٣٦٩ ١١٦ ١ متراً مربعاً، وشمل ذلك إلغاء ٠٧٠ ٧١ متراً مربعاً، وتقليص مساحة تبلغ ٤٥٢ ٥٩ متراً مربعاً، وتطهير ٦٦٥ ١٢٣ متراً مربعاً. وتم إلغاء ما مجموعه ٦ منطقة وتقليص مساحة منطقتين وتطهير ٦ مناطق، وهناك منطقة تم الإفراج عنها كما يبدو دون ذكر طريقة الإفراج. وخلال هذه الأنشطة، عُثر على ٧ ألغام مضادة للأفراد و٢٧٦ قطعة ذخائر متفجرة وتم تدميرها. وبالإضافة إلى ذلك، ونتيجة للمسوحات غير الفنية في تيبيستي، حُددت ١٠٩ مناطق مؤكدة الخطورة أو مشتبه في أنها خطرة، منها ٥٣ منطقة ملوثة بالألغام، وتم إغلاق ٧٣ منطقة وإلغاء منطقة واحدة منها، وما زالت هناك ٣٥ منطقة ملوثة. وأجريت عمليات مسح غير تقني في بوركو (١٥منطقة)، وشاري الوسطى (١٢ منطقة)، وشاري باغيرمي (منطقة واحدة). وأُفرج عن ثلاث مناطق في تيبيستي في عام ٢٠١٦، إحداهما

باستخدام المسح التقني، وأُفرج عن منطقتين بواسطة التطهير، وبلغت المساحة الإجمالية لهذه المناطق ٤٧٢ ٩٦ متراً مربعاً، وعُثر على ٣ ألغام مضادة للدبابات وقطعة ذخيرة متفجرة تم تدميرها. ولاحظت اللجنة أن تشاد بذلت جهوداً في سبيل الوفاء بالتزاماتها، إلا أن المعلومات المقدمة بشأن التقدم المحرز كان يمكن عرضها بوضوح وبطريقة لا لبس فيها، وكان بالإمكان على وجه التحديد زيادة الوضوح إذا بيّنت تشاد ما هي المناطق المفرج عنها من بين المناطق الخطرة المتبقية البالغ عددها ٢٠٤ منطقة التي ذُكرت في الطلب السابق.

٨- وأشارت اللجنة إلى أهمية مضي تشاد في الإبلاغ عما أحرزته من تقدم بطريقة تتسق مع المعايير الدولية للإجراءات المتعلقة بالألغام، وذلك بتوفير معلومات مصنفة حسب المناطق الملغاة باستخدام المسح غير التقني، والمناطق المقلصة مساحتها باستخدام المسح التقني، والمناطق التي عولجت عن طريق التطهير.

٩- كما يشير الطلب إلى أن عمليات المسح غير التقني التي أجريت أثناء تنفيذ مشروع دعم إزالة الألغام في تشاد، وفي إطار مشروع دعم إزالة الألغام، وتعزيز التنمية، وتوفير الحماية الاجتماعية للأشخاص الضعفاء في شمال وغرب تشاد، أدت إلى تصحيح قاعدة البيانات الذي نتج عنه تحديد ١٣٧ منطقة ملغومة متبقية. وبالإضافة إلى ذلك، يشير الطلب إلى أنه تم تحديد ٦٠ منطقة على أنها تحتاج إلى مسح إضافي. ولاحظت اللجنة أن المدى الكامل للتحدي الذي تواجهه تشاد لا يزال مجهولاً وأن هناك حاجة إلى إجراء المزيد من المسح. وأشارت إلى أنه سيكون من المفيد أن تقدم تشاد خطة مفصلة ذات مراحل ملموسة تتعلق بأنشطة المسح المخطط لها وتصحيح قاعدة البيانات.

١٠- ويشير الطلب إلى أن المفوضية العليا لإزالة الألغام قلصت عدد موظفيها في عام ٢٠١٧ من ٧١٢ إلى ٣٢٠ ويتعين عليها أن تركز حصراً على إدارة وتنسيق البرنامج الوطني على حساب قدراتها التشغيلية. ويشير الطلب إلى أنه تمت إعادة تنظيم المفوضية عدة مرات في الماضي لمعالجة سوء إدارة الموارد المالية والبشرية، بالإضافة إلى معالجة نقاط الضعف في تعبئة الموارد والتخطيط التشغيلي. كما يوضح الطلب أن الإجراءات المتعلقة بالألغام في تشاد تفتقر إلى الرؤية الاستراتيجية والتنسيق والاتساق، ونتيجة لذلك فقد البرنامج مصداقيته على الصعيدين الوطني والدولي. ولاحظت اللجنة أن من الإيجابي أن تشاد تعترف وتتحدث صراحة عن أنها تواجه وضعاً يؤدي إلى تباطؤ عمليات التنفيذ ويؤثر في جهود تعبئة الموارد. ولاحظت اللجنة كذلك أن تشاد اتخذت تدابير لتعزيز المفوضية العليا لإزالة الألغام ولتحسين بيئة العمل فيها، وسيكون من المفيد ألا يواجه البرنامج الوطني هذا الوضع بصورة متكررة.

١١- ويشير الطلب إلى أن الظروف التي أعاقت التقدم بشكل منتظم تشمل ما يلي: (أ) الافتقار إلى موارد التمويل؛ (ب) عدم كفاية جمع البيانات وحفظها؛ (ج) سوء الأحوال الجوية؛ (د) الحالة الأمنية المتغيرة في منطقة تيبيستي؛ (هـ) صعوبة الوصول إلى المناطق الملغومة؛ (و) تتابع إعادة تنظيم المفوضية العليا لإزالة الألغام.

١٢- ويشير الطلب إلى التحدي المتبقي المتمثل في وجود ١٣٧ منطقة ملغومة تبلغ مساحتها ٠٤٢ ٩٧٨ ١١١ متراً مربعاً في ٥ من أقاليم تشاد، بينها ٣٩ منطقة ملغومة في بوركو، ومنطقة واحدة في شاري - باغيني و٧ مناطق في إنديني، ومنطقة واحدة في شاري الوسطى، و٨٩ منطقة في تيبيستي. وتم على ما يبدو تحديد ثلاث مناطق على أنها مؤكدة

الخطورة، و١٣٤ منطقة يشتبه في أنها خطرة. وأبرزت اللجنة أهمية قيام تشاد بتقديم تقارير عن التحدي المتبقي على نحو مفصل وفقاً للمعايير الدولية للإجراءات المتعلقة بالألغام من أجل ضمان وضوح التحدي المتبقي.

١٣- ويشير الطلب إلى أن الالغام المضادة للأفراد لا تزال لها آثار إنسانية واجتماعية – اقتصادية في تشاد. وأوقعت الألغام المضادة للأفراد ١٦٥ إصابة خلال فترة التمديد الثالثة. وتحول الألغام المضادة للأفراد دون الاستفادة من المراعي، ومصادر المياه، والبحوث لأغراض التعدين، والتوسع الحضري، والسياحة. ولاحظت اللجنة أن الجهود الجارية لتنفيذ المادة ٥ خلال فترة التمديد المطلوبة يمكن أن تقدم مساهمة إضافية هامة في تحسين السلامة البشرية والظروف الاجتماعية – الاقتصادية في تشاد.

١٤- ويتضمن الطلب خطة عمل وميزانية للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٤. وتبين خطة العمل المجالات التالية ذات الأولوية: (أ) حقول الألغام في الجزء الشمالي من البلد، على الحدود بين تشاد وليبيا في منطقة زوراكي تتألف من ألغام مضادة للدبابات محمية بألغام مضادة للأفراد، مما يعوق وصول المركبات، و(ب) في الجزء الجنوبي من البلد المتاخم للحدود مع جمهورية أفريقيا الوسطى، حيث سيلزم إجراء مسح تقني. ولاحظت اللجنة أن الوصول إلى منطقة تيبيستي يتوقف على تحسن الحالة الأمنية، وأشارت إلى أهمية استمرار تشاد في الإبلاغ عن التغيرات التي تطرأ على الحالة الأمنية وكيفية تأثيرها سلباً أو إيجاباً على التنفيذ.

١٥- وتشير خطة العمل إلى أن تشاد ستعالج المناطق التالية: (أ) ٣٩ منطقة في بوروكو خلال الفترة بين كانون الثاني/يناير ٢٠٢٠ وأيلول/سبتمبر ٢٠٢١، ومنطقة واحدة في شاري – باغيرمي ومنطقة واحدة في شاري الوسطى؛ (ب) ٧ مناطق في منطقة إنديني في الفترة بين تموز/يوليه ٢٠٢٠ وكانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٤؛ (ج) ٨٩ منطقة في الفترة من كانون الثاني/يناير ٢٠٢٠ إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٤ في منطقة تيبيستي، رهناً بالحالة الأمنية. وبالنظر إلى القيود اللوجستية فيما يتعلق بالوصول إلى هذه المناطق وإبقاء الأفرقة فيها، يجري التخطيط لنشر أفرقة مختلطة لديها القدرة على المسح والتطهير. كما يشير الطلب إلى أنه نظراً لحجم المنطقة المتبقية التي يتعين مسحها والمعلومات المتاحة التي تشير إلى ارتفاع احتمال وجود تلوث، فإن الخطة الواردة في الطلب سيتم تحديثها استناداً إلى نتائج المسح. ولاحظت اللجنة أن من الأمور الإيجابية أن تشاد تتوخى استكمال خطة عملها لكي تتضمن أحدث المعلومات الناتجة عن عمليات المسح. وأبرزت اللجنة أيضاً ضرورة وضوح الخطة عن طريق تصنيف الأنشطة المتعلقة بالمناطق الملغومة والمناطق المتأثرة بالمتفجرات من مخلفات الحرب، فضلاً عن وضع جدول زمني لهذه الأنشطة.

١٦- ويشير الطلب إلى أن الميزانية المؤقتة لفترة التمديد تبلغ ٣٤ مليون دولار، أي ٦,٨ مليون دولار سنوياً لتغطية أنشطة المسح وإزالة الألغام. وتشتمل خطة العمل على ميزانية مؤقتة تبلغ ٣٧ مليون دولار للأنشطة نفسها. وشددت اللجنة على أن توضيح المبلغ المطلوب لفترة التمديد المطلوبة سيكون مفيداً في سياق الأنشطة التي تضطلع بها تشاد لتعبئة الموارد.

١٧- كما تشير خطة العمل إلى أن مشروع دعم إزالة الألغام، وتعزيز التنمية، وتوفير الحماية الاجتماعية للأشخاص الضعفاء في شمال وغرب تشاد سيستمر حتى أيلول/سبتمبر ٢٠٢١، وستكون هناك حاجة إلى المزيد من التمويل بعد هذا التاريخ. وتشير خطة العمل كذلك إلى أن

تشاد لديها استراتيجية لتعبئة الموارد، تشمل المساهمات السنوية المقدمة من تشاد بمبلغ قدره ٥٣٧ ٠٠٠ دولار أمريكي، من أجل تغطية مرتبات ونفقات موظفي المفوضية العليا لإزالة الألغام. وتشير خطة العمل إلى أنه لا يزال يتعين جمع مبلغ ٣ ملايين دولار سنوياً من جهات مانحة دولية. واستراتيجية تشاد لتعبئة الموارد ستستهدف الجهات المانحة الدولية، وربما القطاعات التجارية. وذكرت تشاد أنه تم التخطيط لعقد اجتماعين للمانحين في الكاميرون والسودان من أجل دعم برنامجها للإجراءات المتعلقة بالألغام.

١٨- ولاحظت اللجنة أن تشاد بذلت جهوداً جيدة من أجل الوفاء إلى حد كبير بالالتزامات التي تعهدت بها فيما يخص توضيح التحدي الحقيقي المتبقي لها، لكن لا يزال يتعين عليها توفير بيانات دقيقة ومتسقة تستند إليها في وضع خطة سليمة تفضي إلى إنجاز العمل. ولاحظت اللجنة أن تشاد تعلم على ما يبدو حجم التحدي المتبقي أكثر مما كان عليه الحال في عام ٢٠١٣، لكن لا تزال هناك حاجة إلى معالجة عدم الاتساق في البيانات المقدمة. ولاحظت اللجنة أن خطة تشاد طموحة وتبيّن بوضوح العوامل التي يمكن أن تؤثر في التنفيذ، وأنها تعتمد إلى حد كبير على التمويل الخارجي.

١٩- وفي معرض الإشارة إلى أن الطلب يتضمن خطة عمل مؤقتة لفترة التمديد المطلوبة، وأن الخطة ستتأثر بتغير الحالة الأمنية، وبنتائج أنشطة عملية المسح الأساسية، لاحظت اللجنة أن الاتفاقية يمكن أن تستفيد من قيام تشاد بموافاة اللجنة بخطة عمل مفصلة ومستكملة بحلول ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٢٢، لما تبقى من الفترة التي يغطيها التمديد. وأشارت اللجنة إلى أن خطة العمل هذه ينبغي أن تتضمن قائمة محدّثة تشمل جميع المناطق المعروف أنها تحتوي على ألغام مضادة للأفراد أو التي يشتبه في أنها كذلك، باستخدام مصطلحات متسقة مع المعايير الدولية للإجراءات المتعلقة بالألغام، إضافةً إلى التوقعات السنوية عن المناطق والمساحات التي سيجري التعامل معها خلال الفترة المتبقية المشمولة بطلب التمديد، والجهة التي ستضطلع بذلك، مع تقديم الميزانية اللازمة بصورة مفصلة ومنقحة.

٢٠- ولاحظت اللجنة كذلك أن الاتفاقية ستستفيد من قيام تشاد بتقديم تقرير سنوي إلى الدول الأطراف بحلول ٣٠ نيسان/أبريل عما يلي:

(أ) التقدم المحرز سنوياً في أنشطة الإفراج عن الأراضي، وتصنيف هذه الأنشطة على نحو يتسق مع المعايير الدولية للإجراءات المتعلقة بالألغام، بما في ذلك تحديد المناطق الملغومة الجديدة، وتأثيرها على الأهداف السنوية على النحو الوارد في خطة عمل تشاد؛

(ب) معلومات محدّثة عن المجموعة الكاملة من الأساليب العملية المستخدمة للإفراج عن الأراضي، بما في ذلك استخدام الأجهزة الآلية ونظم الكشف باستخدام الحيوانات؛

(ج) معلومات محدّثة عن جهود تعبئة الموارد والتمويل الخارجي الذي تتلقاه تشاد والموارد التي توفرها حكومتها لدعم جهود التنفيذ؛

(د) معلومات محدّثة بانتظام عن تغير الوضع الأمني وكيفية تأثيره إيجاباً أو سلباً في التنفيذ؛

(هـ) معلومات محدّثة عن هيكل برنامج تشاد للإجراءات المتعلقة بالألغام، ولا سيما المفوضية العليا لإزالة الألغام؛

(و) معلومات محدّثة عن التقدم المحرز في تصحيح قاعدة البيانات المضطلع به في إطار المشروع.

٢١- وبالإضافة إلى أهمية تقديم تشاد تقارير إلى الدول الأطراف على النحو المشار إليه أعلاه، أشارت اللجنة إلى أهمية إطلاع الدول الأطراف بانتظام على التطورات الأخرى ذات الصلة بتنفيذ المادة ٥ خلال الفترة المشمولة بالطلب، والالتزامات الأخرى الواردة في الطلب، وذلك خلال الاجتماعات المعقودة بين الدورات، واجتماع الدول الأطراف، والمؤتمرات الاستعراضية، ومن خلال تقاريرها المقدمة بموجب المادة ٧ المعدّة باستخدام دليل الإبلاغ.